مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م١، ع١، ص ص ٣-٣٣ (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)

# التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد إسلامي

**مختار محمد متولي**

*أستاذ الاقتصاد بجامعة كوينز لاند باستراليا*

## ١ - الهدف من البحث

يهدف هذا البحث إلى إثبات عدم ملاءمة نظرية كينز للعمالة والفائدة والنقود للتطبيق في الاقتصاديات التي تتبع أحكام الشريعة الإسلامية (أي الاقتصاديات الإسلامية). كما يهدف أيضًا إلى تأسيس نظرية اقتصادية عامة للتوظف والأسعار والنقود تلائم اقتصادًا إسلاميًا.

وسوف نبدأ بعرض موجز لنظرية كينز في العمالة ثم نقوم بتقديم هذه النظرية في إطار الشريعة الإسلامية، وننتقل بعد ذلك إلى بناء نظريتنا في العمالة والأسعار والنقود التي تلائم الاقتصاد الإسلامي، ونحدد ما ينشأ عن هذه النظرية من سياسات اقتصادية يمكن تطبيقها لتحقيق العمالة الكاملة والاستقرار الاقتصادي. وسوف يتضح من التحليل أن النظرية الجديدة تتفوق على نظرية كينز في محاربة البطالة والتضخم الاقتصادي.

## ٢ - نظرية كينز للعمالة

طبقًا لنظرية كينز فإن مستوى العمالة في الأمد القصير يتحدد بما يسمى بـ "الطلب الفعال" والذي يتمثل في الإنفاق على الاستهلاك والإنفاق على الاستثمار.

وتقوم نظرية كينز على ثلاث قواعد رئيسية:

(أ) أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي بنسبة أقل من الزيادة في الدخل، وعليه توجد فجوة بين حجم الدخل وحجم الاستهلاك تتمثل في المدخرات. وتزداد هذه الفجوة اتساعًا كلما ازداد الدخل، ومن ثم فإنه يتعين للاستمرار في تحقيق العمالة الكاملة أن تسد هذه الفجوة بواسطة الإنفاق الاستثماري. فكلما زادت الفجوة زادت الحاجة إلى الاستثمار.

(ب) يتوقف الطلب على الاستثمار على العلاقة بين معدل الربح المتوقع من السلع الاستثمارية خلال فترة حياتها الإنتاجية هذا من جهة، وسعر الفائدة السائد في الأسواق، من جهة أخرى.

فحينما يقبل أحد المستثمرين على الاستثمار فإنه يقارن بين العائد المتوقع من الاستثمار، أو معدل الكفاية الحدية لرأس المال، وبين الفائدة التي يمكنه الحصول عليها لو أودع أمواله في أحد البنوك أو اشترى بها سندات حكومية بدلاً من الاستثمار. ويمكن النظر إلى هذه العلاقة من ناحية أخرى: إذ قد يلجأ المستثمر إلى اقتراض الأموال التي يرغب في استثمارها على أن يدفع سعر فائدة محدد على هذه الأموال. فإذا كان هذا السعر أعلى مما يتوقع الحصول عليه من الاستثمار، فإنه لن يقبل على هذا الاستثمار. وعليه كلما ازداد سعر الفائدة قل الطلب على الاستثمار، والعكس صحيح.

إلا أن تخفيض سعر الفائدة قد يكون أمرًا صعبًا أو حتى مستحيلاً، لأن هذا السعر يتحدد طبقًا لنظرية كينز بالعلاقة بين الطلب على النقود وعرض النقود. أما الأخير فقد افترض كينز أن أمر تحديده متروك في يد السلطات النقدية. بينما ينبع الطلب على النقود من ثلاثة دوافع هي: دافع المعاملات ودافع الاحتياطيات ودافع المضاربات (على الأسعار).

ويحتل دافع المضاربات أهمية خاصة في تحديد الطلب على النقود وفقًا لنظرية كينز. فطبقًا لهذا الدافع يرغب الأفراد في الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل حتى يستفيدوا من عمليات المضاربات في أسواق الأوراق المالية، فيشتري المضاربون سندات حينما تكون أسعار الفائدة مرتفعة وأسعار السندات في السوق منخفضة. ويقومون ببيعها حينما تنخفض أسعار الفائدة وتؤدي إلى ارتفاع أسعار السندات. وعليه فإن الطلب على النقود (أو التفضيل النقدي كما يسميه كينز) يزداد إذا انخفض سعر الفائدة ويقل حينما يرتفع سعر الفائدة. وبمعنى آخر فإن الفائدة تدفع كعائد للتضحية بالسيولة النقدية. فإذا زاد التفضيل النقدي ارتفع سعر الفائدة ما لم تتدخل السلطات النقدية وتزيد من عرض النقود بكمية كافية لاستيعاب الزيادة في الطلب على النقود.

(جـ) يتميز معدل الربح المتوقع بعدم الاستقرار في الفترة القصيرة وبالانخفاض المستمر في الفترة الطويلة. ويرجع سبب عدم الاستقرار إلى المضاربات التي تحدث في أسواق الأوراق المالية والتي تتأثر بعوامل لا علاقة لها بطبيعة المشروع الاستثماري. أما سبب الانخفاض في معدل الربح المتوقع في المدة الطويلة فيرجع إلى تنافس الاستثمارات التي تمت بعضها مع بعض، مما يؤدي إلى انخفاض عائدها.

## ٣- أحكام الشريعة الإسلامية والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد إسلامي

فسوف نوضح الآن تأثير مبادئ الشريعة الإسلامية على كل من القواعد الثلاثة المذكورة أعلاه:

### ١/٣ أثر الزكاة على دالة الاستهلاك

لما كانت الزكاة تؤخذ من ذوي الدخول (والثروات) العالية وتدفع لذوي الدخول المحدودة، وكان الميل الاستهلاكي لذوي الدخول العالية أقل من ميل ذوي الدخول المحدودة، فإن أول أثر فعال لفريضة الزكاة هو تضييق الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل اللازم لتحقيق التوظف الكامل. وبمعنى آخر فإن كلاً من مقطع وميل دالة الاستهلاك يصبح أكبر بعد فرض الزكاة منهما قبل فرض الزكاة، كما يتضح من الشكل رقم (١)، حيث تمثل "ك" دالة الاستهلاك قبل فرض الزكاة بينما تمثل "ك + ش" دالة الاستهلاك بعد فرض الزكاة. ويمكننا أن نبرهن أن فرض الزكاة يزيد كلاً من الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك. وسوف نبني هذا البرهان على افتراض حالتين:

١- حالة دالة استهلاك خطية.

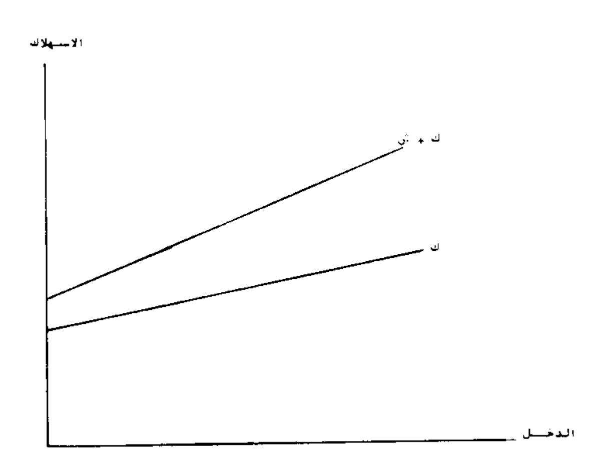
٢- حالة دالة استهلاك غير خطية.

#### أولاً: دالة استهلاك خطية:

لنفترض أن دالة الاستهلاك في اقتصاد غير إسلامي (أي اقتصاد بدون فريضة الزكاة وبدون إجراء مالي مماثل للزكاة. أي أن الزكاة "ش" = صفرًا) تتمثل في المعادلة:

**شكل رقم (١)**

**أثر فريضة الزكاة على دالة الاستهلاك**



ك = م + ب ل (١)

حيث:

ك = الاستهلاك

ل = الدخل

م، ب= ثابتان حيث: م > صفر، صفر < ب < أ

فنحصل تحت هذا الافتراض على ميل متوسط للاستهلاك يعادل:

$$\left(\frac{\text{ك}}{\text{ل}}\right) = \frac{\text{م}}{\text{ل}} + \text{ب}$$

ش = صفر (٢)

ونحصل على ميل حدي للاستهلاك يعادل

$$\left(\frac{\text{دك}}{\text{دل}}\right) = \text{ب}$$

ش = صفر (٣)

لنفترض الآن من أجل تبسيط التحليل أن مقدار حصيلة الزكاة في اقتصاد إسلامي يعادل:

ش = ن ل، حيث: صفر < ن < ١ (٤)

ولنفترض أيضًا أن دخل المسلمين الذين تجب عليهم الزكاة يعادل، "ص ل"، وأن دخل المسلمين الذين من حقهم قبض حصيلة الزكاة يعادل (١– ص) ل، حيث: صفر < ص < ١.

ولنفترض أخيرًا أن الميل الحدي للاستهلاك لفئة المسلمين الذين يستحقون قبض حصيلة الزكاة يعادل "حـ" حيث[1] صفر < ب < حـ < ١.

وطبقًا لهذه الافتراضات فإن دالة الاستهلاك الخطية في اقتصاد إسلامي يمكن تمثيلها بالمعادلة

ك = م + ب (ص ل – ن ل) + حـ (١– ص) ل + ن ل حـ

= م + ب ل (ص – ن) + حـ ل (١– ص + ن) (٥)

ويمكن أن نستنتج من هذه المعادلة.. بالنسبة لاقتصاد إسلامي

الميل المتوسط للاستهلاك= $\left(\frac{\text{ك}}{\text{ل}}\right)_{\text{ش > صفر}} = \frac{\text{م}}{\text{ل}}$ + ب (ص– ن) + حـ (١– ص+ن) (٦)

---

(١) إذا افترضنا أن "ص" تساوي ١ فهذا معناه أن قابضي حصيلة الزكاة ليس لهم أي مصدر آخر للدخل. ويمكن القول بأن هذا الافتراض يعتبر صحيحًا بالنسبة للغالبية العظمى من مستحقي قبض حصيلة الزكاة. وعليه فإن حـ > ب.

الميل الحدي للاستهلاك= $(\frac{دك}{دل})_{ش > صفر}$ = ب (ص− ن) + حـ (١− ص + ن) (٧)

وبمقارنة المعادلات (٢)، (٣)، (٦)، (٧) يتضح أن:

$(\frac{ك}{ل})_{ش > صفر} - (\frac{ك}{ل})_{ش = صفر}$

= حـ (١− ص + ن) − ب (١− ص + ن) (٨)

$(\frac{دك}{دل})_{ش > صفر} - (\frac{دك}{دل})_{ش = صفر}$

= حـ (١− ص + ن) − ب (١− ص + ن) (٩)

ويتضح من المعادلتين (٨)، (٩) أن:

$(\frac{ك}{ل})_{ش > صفر} > (\frac{ك}{ل})_{ش = صفر}$

$(\frac{دك}{دل})_{ش > صفر} > (\frac{دك}{دل})_{ش = صفر}$

طالما أن حـ > ب

وحيث أن "حـ" تكون دائمًا أكبر من ب فإن فرض الزكاة يزيد الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك.

**ثانيًا- دالة استهلاك غير خطية:**

من الأقرب للواقعية أن نفترض دالة استهلاك بالخصائص الآتية:

(١) يكون الاستهلاك موجبًا ولو كان الدخل معدومًا. أي أن ك > صفر عندما ل = صفر.

(٢) يكون الميل المتوسط للاستهلاك موجبًا ولكنه يتناقص مع زيادة الدخل. أي أن:

$(\frac{ك}{ل})$ > صفر ولكن $\frac{د}{دل}$ $(\frac{ك}{ل})$ > صفر

(٣) يكون الميل الحدي للاستهلاك موجبًا ولكنه يتناقص مع زيادة الدخل أي أن:

$(\frac{دك}{دل})$ > صفر ولكن $(\frac{د^{٢}ك}{دل^{٢}})$ > صفر

ويمكن تمثيل الخصائص الثلاث السابقة بدالة الاستهلاك:

ك = م + ق ل ب

حيث : م > صفر، ق > صفر، صفر < ب < ١

فبالنسبة للاقتصاديات غير الإسلامية (أي التي لا توجد فيها فريضة الزكاة أو ما يعادلها، أي ش = صفر) نحصل على:

$$\text{الميل المتوسط للاستهلاك} = \left(\frac{\text{ك}}{\text{ل}}\right)_{\text{ش = صفر}} = \frac{\text{م}}{\text{ل}} + \text{ق ل}^{\text{ب} - ١} \qquad (١٠)$$

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك} = \left(\frac{\text{دك}}{\text{دل}}\right)_{\text{ش = صفر}} = \text{ب} + \text{ق ل}^{\text{ب} - ١} \qquad (١١)$$

أما في اقتصاد إسلامي[٢] فإن دالة الاستهلاك يمكن تمثيلها بالمعادلة الآتية:

$$\text{ك} = \text{م} + \text{ق (ص} - \text{ن) ل}^{\text{ب}} + \text{ق (١} - \text{ص} + \text{ن) ل}^{\text{حـ}} \qquad (١٢)$$

ومن هذه الدالة نحصل على:

$$\text{الميل المتوسط للاستهلاك} = \left(\frac{\text{ك}}{\text{ل}}\right)_{\text{ش > صفر}}$$

$$= \frac{\text{م}}{\text{ل}} + \text{ق (ص} - \text{ن) ل}^{\text{ب}-١} + \text{ق (١} - \text{ص} + \text{ن) ل}^{\text{حـ}-١} \qquad (١٣)$$

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك} = \left(\frac{\text{دك}}{\text{دل}}\right)_{\text{ش > صفر}}$$

$$= \text{ب ق (ص} - \text{ن) ل}^{\text{ب}-١} + \text{حـ ق (١} - \text{ص} + \text{ن) ل}^{\text{حـ}-١} \qquad (١٤)$$

ومن المعادلات (١٠)، (١١)، (١٣)، (١٤) نحصل على:

$$\left(\frac{\text{ك}}{\text{ل}}\right)_{\text{ش > صفر}} - \left(\frac{\text{ك}}{\text{ل}}\right)_{\text{ش = صفر}} = \text{ق (١} - \text{ص} + \text{ن)(ل}^{\text{ب}-١} - \text{ل}^{\text{ب}-١}) \qquad (١٥)$$

$$\left(\frac{\text{ك}}{\text{ل}}\right)_{\text{ش > صفر}} - \left(\frac{\text{ك}}{\text{ل}}\right)_{\text{ش = صفر}} = \text{ق (١} - \text{ص} + \text{ن) (حـ ل}^{\text{ب}-١} - \text{ب ل}^{\text{ب}-١}) \qquad (١٦)$$

ويتضح من المعادلتين (١٥)، (١٦) أنه طالما أن حـ > ب فإن:

$$\left(\frac{\text{ك}}{\text{ل}}\right)_{\text{ش > صفر}} > \left(\frac{\text{ك}}{\text{ل}}\right)_{\text{ش = صفر}} \qquad (١٧)$$

$$\left(\frac{\text{دك}}{\text{دل}}\right)_{\text{ش > صفر}} > \left(\frac{\text{دك}}{\text{دل}}\right)_{\text{ش = صفر}} \qquad (١٨)$$

---

(٢) يتضح من المعادلة (١٢) أنه إذا تساوت "ب" ، "حـ" فإن دالة الاستهلاك في اقتصاد إسلامي تصبح مماثلة لدالة الاستهلاك في الاقتصاديات غير الإسلامية أي $\text{ك} = \text{م} + \text{ق ل}^{\text{ب}}$.

كما أنه طالما أن حـ > ب فإن:

$$\frac{\text{د}}{\text{دل}}\left(\frac{\text{ك}}{\text{ل}}\right)_{\text{ش} > \text{صفر}} - \frac{\text{د}}{\text{دل}}\left(\frac{\text{ك}}{\text{ل}}\right)_{\text{ش} = \text{صفر}}$$

$$= \text{ق}\ (\text{١} - \text{ص} + \text{ن})\ [(\text{حـ} - \text{١})\ \text{ل}^{\text{حـ}-\text{٢}} - (\text{ب} - \text{١})\ \text{ل}^{\text{ب}-\text{٢}}] > \text{صفر} \qquad (\text{١٩})$$

$$\left(\frac{\text{د}^{\text{٢}}\text{ك}}{\text{دل}^{\text{٢}}}\right)_{\text{ش} > \text{صفر}} - \left(\frac{\text{د}^{\text{٢}}\text{ك}}{\text{دل}^{\text{٢}}}\right)_{\text{ش} = \text{صفر}}$$

$$= \text{ق}\ (\text{١} - \text{ص} + \text{ن})\ [\text{حـ}\ (\text{حـ} - \text{١})\ \text{ل}^{\text{حـ}-\text{٢}} - \text{ب}\ (\text{ب} - \text{١})\ \text{ل}^{\text{ب}-\text{٢}}] > \text{صفر} \qquad (\text{٢٠})$$

ومضمون المعادلتين (١٩)، (٢٠) هو أن معدل انخفاض كل من الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك مع زيادة الدخل يكون أقل في اقتصاد إسلامي، منه في اقتصاد غير إسلامي، بسبب فريضة الزكاة.

ويتضح من التحليل الرياضي السابق أن فرض الزكاة يزيد الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك سواء كان الاقتصاد يواجه دالة استهلاك خطية أو غير خطية[٣].

### ٢/٣ - أثر الزكاة في الحافز على الاستثمار

لما كانت الزكاة تفرض على كافة أنواع الثروات وبخاصة تلك القابلة للنماء (مثل الذهب والفضة وحسابات البنوك والقروض.. الخ) فإنه إذا قرر أحد المدخرين عدم استثمار أمواله واكتنازها في أي شكل من الأشكال فإنه سوف يؤدي فريضة على هذه الأموال في صورة زكاة. وهذا معناه أن فريضة الزكاة تشجع المدخرين على تشغيل مدخراتهم (أي استثمار هذه المدخرات مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وخلق العمالة). وبذلك يكون الحافز على الاستثمار في اقتصاد إسلامي أقوى من ذلك في اقتصاد غير إسلامي بسبب فريضة الزكاة. ومن ثم فإن مهمة تحقيق العمالة الكاملة في اقتصاد إسلامي تكون أخف وطأة منها في الاقتصاديات غير الإسلامية.

### ٣/٣ - مقارنة بين الزكاة والضرائب التصاعدية

تختلف الزكاة عن الضرائب التصاعدية اختلافًا جوهريًا في نقاط عديدة من أهمها:

١ - بينما تعتبر الزكاة فريضة دينية خالدة واجبة على كل مسلم بالغ عاقل حر مالك لنصابها فإن الضرائب التصاعدية متروك فرضها بشروطها وكيفيتها لرأي ولي الأمر.

---

(٣) اقتصر التحليل الرياضي السابق على تحديد أثر الزكاة على توازن الدخل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. على أن تعاليم الإسلام الأخرى كالنهي عن الترف والإسراف والتذكير بثواب الآخرة تميل إلى تخفيض الميل المتوسط للاستهلاك.

٢- بينما تفرض الزكاة على الثروات القابلة للنماء (مع بعض الاستثناءات المحدودة) وعلى بعض الدخول فإن الضرائب التصاعدية تفرض عادة على الدخول دون الثروات. أي أن قاعدة الزكاة في اقتصاد إسلامي أوسع من قاعدة الضرائب التصاعدية في اقتصاد غير إسلامي.

٣- بينما يوزع الجزء الأكبر من حصيلة الزكاة مباشرة على الفقراء مما يؤدي إلى تأثير مباشر وفعال على الميل للاستهلاك فإن حصيلة الضرائب التصاعدية لا تعود بشكل مباشر على أصحاب الدخول المحدودة، ومن ثم فإن أثر هذه الضرائب على توازن الدخل (وبصفة خاصة على الميل للاستهلاك) يكون أقل فاعلية من تأثير فريضة الزكاة.

٤- تفرض الضرائب التصاعدية عادة بمعدلات مرتفعة على العائد من الاستثمارات مما قد يؤدي إلى عدم تشجيع اتجاه المدخرات إلى الاستثمار المنتج بينما يؤدي فرض الزكاة على الأموال العاطلة (القابلة للنماء) إلى تشجيع استثمارها حتى يتفادى المدخرون تآكل مدخراتهم مع مرور الزمن.

٥- لا يجوز إنفاق حصيلة الزكاة إلا في الأغراض المخصصة لها والمذكورة صراحة في القرآن الكريم (سورة التوبة، الآيات ٥٨: ٦٠) بينما يجوز تخصيص حصائل الضرائب التصاعدية لأي غرض كما يتراءى لولى الأمر. ومن الممكن القول بأن هذه الخاصية للزكاة تسهل عملية التخطيط الاقتصادي في الاقتصاديات الإسلامية.

٦- بينما تتغير معدلات الضرائب التصاعدية حسبما يتراءى للمشرع فإن فئات فريضة الزكاة ثابتة لا تتغير مع الزمن أو الأحوال الاقتصادية. ومن الممكن القول بأن هذه الخاصية لفريضة الزكاة قد تؤدي إلى حالة أكبر من الثبات والاستقرار في الاقتصاديات الإسلامية.

٧- الزكاة ضريبة نسبية وليست تصاعدية وعليه فإن تأثير الزكاة على حوافز أصحاب الدخول المرتفعة للعمل والإنتاج والاستثمار في اقتصاد إسلامي يكون أقل وطأة من تأثير الضرائب التصاعدية على هذه الحوافز في الاقتصاديات غير الإسلامية.

### ٤/٣ - مبدأ تحريم الربا

المبدأ الثاني الذي له علاقة بالقواعد الثلاثة التي تقوم عليها نظرية كينز، والتي ذكرناها سابقًا، هو مبدأ عدم جواز قبول الربا (أو الفائدة) على الأموال التي تقرض (أو تقترض) لأي غرض في اقتصاد إسلامي.

فطبقًا لهذا المبدأ لا يدخل سعر الفائدة في الحسبان حينما يقبل المستثمر على عملية الاستثمار في اقتصاد إسلامي. وبمعنى آخر فإنه في اقتصاد إسلامي لا يقارن المستثمر معدل الربح المتوقع من الاستثمار بسعر الفائدة حيث أن الأخير لا وجود له في مثل هذا الاقتصاد. وعليه فإنه من الممكن في اقتصاد إسلامي أن يقوم الاستثمار حتى ولو كان معدل الربح المتوقع صفرًا، الأمر الذي لا يمكن حدوثه في الاقتصاديات غير الإسلامية حيث أن سعر الفائدة لا يمكن أن ينخفض إلى الصفر وحيث أن الطلب على الاستثمار يتوقف عند الحد الذي يتساوى فيه سعر الفائدة مع العائد المتوقع من الاستثمار (معدل الكفاية الحدية لرأس المال). وعليه فإنه من الممكن أن يتوافر قدر أكبر من الاستثمارات في الاقتصاد الإسلامي لسد الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل اللازم لتحقيق العمالة الكاملة مما يسهل مهمة تحقيق هذا المستوى من العمالة. وسوف نرى فيما بعد كيف يتحدد الطلب على الاستثمار في اقتصاد إسلامي.

ونظرًا لأن أصحاب الثروات القابلة للنماء في اقتصاد إسلامي سوف يقومون بدفع الزكاة من الأصل نفسه إذا قرروا عدم تشغيل أموالهم وبدفعها من العائد (أو الربح) إذا قاموا بتشغيلها فإن الحافز على الاستثمار في اقتصاد إسلامي يكون أقوى منه في الاقتصاديات غير الإسلامية حيث أن المدخرين في النوع الأول من الاقتصاديات سوف يقومون بعملية الاستثمار طالما أن العائد الصافي المتوقع من هذا الاستثمار يزيد على معدل الزكاة المفروض على الأموال العاطلة (أي الأموال القابلة للنماء والمتروكة في حالة عاطلة).

### ٥/٣ - مبدأ تحريم المقامرة

نظرًا لأن الدين الإسلامي يحرم لعب الميسر وجميع ألوان المقامرات فإن معدل الربح المتوقع في اقتصاد إسلامي سوف يتصف بثبات أكثر منه في الاقتصاديات الحرة غير الإسلامية التي تسود فيها أعمال المقامرات في أسواق الأوراق المالية والتي عادة تؤدي إلى تقلبات مضطربة في معدلات الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغالبًا ما يكون مصدر هذه الاضطرابات لا علاقة له بأداء الاستثمار لوظيفته. فانتخاب حكومة جديدة مثلاً قد يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في أسعار الأوراق المالية، الأمر الذي ينعكس على المعدلات المتوقعة للأرباح وبالتالي على الطلب الاستثماري[٤].

(٤) من الضروري الانتباه إلى أن بعض العقود التي تعتبر مضاربة باصطلاح الاقتصاديين مباحة شرعًا وتؤدي وظيفة اجتماعية هامة. من ذلك عقد الاستصناع وهو التعاقد بثمن معجل على سلعة سيتم صنعها في المستقبل. وأهم من ذلك عقد السلم الذي أبيح بنص الحديث النبوي الشريف ويتضمن شراء محصول زراعي مقبل بثمن معجل يتقاضاه المزارع فورًا ويستعين به على الإنتاج، وبالمقابل أبيح البيع بالنسيئة الذي يعجل فيه تسليم السلعة مقابل ثمن محدد مؤجل.

**٤ - ركائز نظرية اقتصادية إسلامية في العمالة والأسعار والنقود**

يتضح مما سبق أن نظرية كينز للتوظف والفائدة والنقود لا يمكن تطبيقها في نظام اقتصادي تحكمه مبادئ الشريعة الإسلامية وهذا يستدعي بناء نظرية جديدة تحقق التوازن الاقتصادي وفقًا لمبادئ هذه الشريعة ولقد قمنا بتأليف هذه النظرية مستخدمين العلاقات التالية التي تستند على هذه الرموز:

ل = الدخل القومي

ك = الاستهلاك الكلي الخاص

أ = الاستثمار الكلي الخاص

ح = الإنفاق الحكومي

د = المدخرات الكلية الخاصة

ط = الطلب الكلي

ع = العرض الكلي

$ط_{ن}$ = الطلب على النقود

$ع_{ن}$ = عرض النقود

ر = المعدل المتوقع لأرباح الاستثمارات

هـ = معدل فريضة الزكاة على الثروات القابلة للنماء

هَـ = معدل فريضة الزكاة على أرباح الاستثمارات

ز = معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الثروات العاطلة[٥]

و = معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الدخول[٥]

س = المستوى العام للأسعار

جَ = معدل الأجر الحقيقي

ج = معدل الأجر النقدي

$جَ_{م}$ = معدل الأجر الحقيقي المقابل لمستوى العمالة الكاملة

$ل_{م}$ = مستوى الدخل القومي المقابل للعمالة الكاملة

---

(٥) لما كانت النسب المقررة لأداء فريضة الزكاة ثابتة لا تتغير فإن للإمام المسلم الحق في فرض ضرائب إضافية تتغير نسبها تبعًا للأحوال الاقتصادية. كما أنه له حق التصرف في حصيلة هذه الضرائب لأغراض أخرى تختلف عن تلك المحددة للزكاة في سورة التوبة. وقد أطلقنا اسم "ضريبة الأحوال الاقتصادية" على هذا النوع من الضرائب وافترضنا أنها تفرض على الدخول (بما فيها أرباح الاستثمارات) وكذلك على الثروات العاطلة كما يتراءى للإمام المسلم.

ت = وحدات العمل

تم = التوظف الكامل

ع ت = عرض العمل

ط ت = الطلب على العمل

ى = كمية الأرباح المتوقعة من الاستثمار

هـ ى = مقدار فريضة الزكاة على أرباح الاستثمار

رف = المعدل المتوقع للأرباح الصافية بعد دفع الزكاة

هـ م = مقدار الزكاة على الثروات

رَف = معدل الربح الصافي المتوقع الحقيقي.

ويمكن استخدام الرموز السابقة لاستنتاج نظام المعادلات الآتية:

ل = ك + أ + ح (٢١)

ك = ك ( ل ) | ز = زَ، و = وَ (٢٢)

أ = أ ( ر ) | ز = زَ، و = وَ (٢٣)

ح = حَ (٢٤)

أ = د (٢٥)

ط ن = ط ن ( ل ) | ز = زَ (٢٦)

ع ن ≠ ع ن ( ز ) (٢٧)

ع ن = ن ل، ن = ثابت (٢٨)

ط ن = ع ن (٢٩)

ل = ل ( ت ) (٣٠)

جَ = ج / س (٣١)

ع ت = ع ت (جَ) (٣٢)

ط ت = طَ ( جَ ) (٣٣)

توضح المعادلة رقم (٢١) أن الدخل القومي يتكون من مجموع الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الخاص والإنفاق الحكومي.

وتوضح المعادلة رقم (٢٢) أن الاستهلاك الخاص دالة للدخل وأن هذه الدالة تتغير بتغيرات معدلات ضريبة الأحوال الاقتصادية على الثروات العاطلة والدخول.

أما المعادلة رقم (٢٣) فتوضح أن الاستثمار الخاص في الاقتصاد الإسلامي يتوقف على المعدل المتوقع للأرباح. إلا أن دالة الاستثمار تتغير تبعًا لتغيرات معدلات ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة وعلى أرباح الاستثمار. وسوف نشرح بالتفصيل كيفية تحديد الطلب على الاستثمارات الخاصة في اقتصاد إسلامي نظرًا لأهمية هذا الموضوع في تأسيس نظرية الاقتصاد الإسلامي للعمالة والأسعار والنقود.

وتوضح المعادلة رقم (٢٤) أن الإنفاق الحكومي يتحدد بصفة مستقلة.

أما المعادلة رقم (٢٥) فتوضح أن التوازن الاقتصادي يستلزم تعادل الادخار والاستثمار.

وتحدد المعادلات (٢٦) إلى (٢٩) سلوك الطلب على النقود وعرض النقود في اقتصاد إسلامي يحرم الربا (أو الفائدة). فتوضح المعادلة رقم (٢٦) أن الطلب على النقود في اقتصاد إسلامي يتوقف على الدخل وأن التفضيل النقدي يتغير بالزيادة والنقصان تبعًا لتغيرات معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة. وتوضح المعادلة رقم (٢٧) أن عرض النقود مستقل عن معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة وافترضنا أن هذا التغير (أي عرض النقود) يتحدد بمعرفة السلطات النقدية الإسلامية كنسبة من الدخل القومي كما يتضح من المعادلة رقم (٢٨). ويتطلب التوازن النقدي أن يتعادل عرض النقود مع الطلب عليها كما هو واضح من المعادلة رقم (٢٩)[٦].

وتوضح المعادلة رقم (٣٠) أن الناتج القومي (أو الدخل القومي) يتوقف على مستوى التوظف. أما المعادلة رقم (٣١) فتوضح أن معدل الأجر الحقيقي يساوي معدل الأجر النقدي مقسومًا على المستوى العام للأسعار بينما توضح المعادلتان (٣٢)، (٣٣) أن كمية العمل التي يعرضها أي فرد وتلك التي يطلبها أي منتج تتوقف على معدل الأجر الحقيقي السائد.

(٦) أدخلنا في تحليلنا ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة تحليلنا لنتمكن من تحقيق التوازن النقدي في اقتصاد لا يسمح بوجود فائدة (ربا) ولنتمشى مع هدف الإسلام في تشجيع تشغيل الأموال القابلة للنماء.

**٥- محددات الطلب على الاستثمار في اقتصاد إسلامي**

قبل أن ندخل في اشتقاق نظرية الاقتصاد الإسلامي للعمالة والأسعار والنقود يتعين أن نفسر كيف يتحدد الطلب على الاستثمار في اقتصاد إسلامي.

من الواضح أن معدل الربح المتوقع يمكن تحديده كالآتي:

$$\text{ر} = \frac{\text{ى}}{\text{أ}} \qquad (٣٤)$$

وأن مقدار فريضة الزكاة على أرباح الاستثمار يمكن التعبير عنه بالمعادلة:

$$\text{هـ}_{\text{ى}} = \text{هـَ} \,.\, \text{ى} \qquad (٣٥)$$

وعليه يمكن التعبير عن معدل الربح الصافي المتوقع بالآتي:

$$\text{ر ف} = (\text{ى} - \text{هـ}_{\text{ى}}) \div \text{أ}$$

أو

$$\text{ر ف} = \frac{\text{ى}}{\text{أ}} - \frac{\text{هـ}_{\text{ى}}}{\text{أ}}$$

$$= \frac{\text{ى}}{\text{أ}} - \text{هـَ} \left(\frac{\text{ى}}{\text{أ}}\right)$$

$$= \frac{\text{ى}}{\text{أ}} (١ - \text{هـَ})$$

$$\therefore \text{ر ف} = \text{ر} (١ - \text{هـَ}) \qquad (٣٦)$$

ولما كان الإقراض بربا (أي بسعر فائدة) محرمًا في الاقتصاد الإسلامي ولما كان بديل الاستثمار هو اللجوء إلى اكتناز نقدي أو اكتناز سلعي يخضع في مثل هذا الاقتصاد لفريضة الزكاة حسب النسب المقررة فإنه يمكن التعبير عن مقدار الزكاة على مبلغ مكتنز بالآتي[٧]:

$$\text{هـ م} = \text{هـ} \,.\, \text{أ} \qquad (٣٧)$$

وعليه فإن المدخر الذي يستثمر ماله يتوقع حقيقة الحصول على معدل ربح صافي فعلي يساوي رف السابق مضافًا إليه معدل الزكاة هـ الذي كان سيدفعه لو اكتنز و لم يستثمر.

$$\text{رَ ف} = \text{ر} (١ - \text{هـَ}) + \text{هـ} \qquad (٣٨)$$

---

(٧) يقتصر التحليل هنا على الاستثمار الثابت. أي أننا استبعدنا صراحة الاستثمار في عروض التجارة رغم أهمية هذا النوع من الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي. والرأي الراجح في نسب الزكاة أن عروض التجارة نفسها وكذلك الأرباح الصافية المتولدة منها تخضع إلى نفس نسبة الزكاة (أي ٢,٥٪). أما الاستثمار الثابت فالرأي الراجح أن يزكي صافي الربح (أي بعد طرح مقابل الاستهلاك) بنسبة ١٠٪ دون أن تخضع الأصول الثابتة نفسها للزكاة أي أن هـ ≠ هـَ. انظر يوسف القرضاوي، "فقه الزكاة"، ص ٤٧٦.

وتوضح هذه المعادلة أن الاستثمار في اقتصاد إسلامي يستمر انسيابه طالما أن:

رَ ف > صفر (٣٩)

وبمعنى آخر يستمر الاستثمار طالما تتحقق المتباينة:

ر (هـَ – ١) < هـ (بملاحظة أن الكمية هـَ – ١ سالبة) (٤٠)

ويقف الاستثمار في اقتصاد إسلامي عندما يصل معدل الربح المتوقع إلى مستوى سالب يعبر عنه بالمعادلة الآتية:

ر = هـ / (هـَ-١) (٤١)

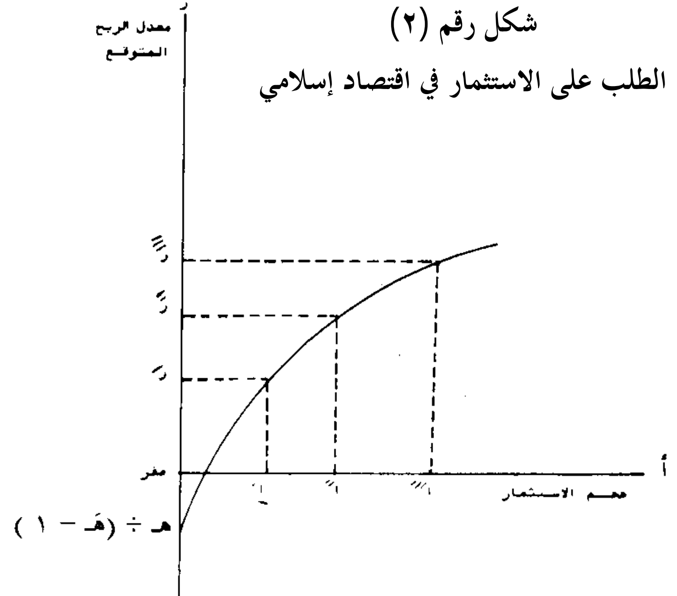
ومضمون المعادلة (٤١) أنه بينما يقف الطلب على الاستثمار في الاقتصاديات الحرة غير الإسلامية قبل أن يصل معدل الربح الصافي المتوقع إلى الصفر (حيث أن هذا المعدل يجب أن يكون مساويًا على الأقل لسعر الفائدة) فإن الطلب على الاستثمار في اقتصاد إسلامي يستمر حتى ولو انخفض معدل الربح الصافي المتوقع إلى الصفر، بل أن هذا الطلب يستمر حتى لو انخفض هذا المعدل إلى حد سالب طالما أن هذا الحد يزيد على نسبة الزكاة على الأموال القابلة للنماء المحتفظ بها في صورة عاطلة (وهو البديل للاستثمار). ويوضح ذلك الشكل البياني رقم (٢) وطبقًا لهذا التحليل فإنه بينما يشجع الاستثمار في الاقتصاد الحر غير الإسلامي عن طريق تخفيض سعر الفائدة إلى درجة معينة فإن الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي يمكن تشجيعه إما بتخفيض معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على عائد الاستثمار وإما بزيادة معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الثروات القابلة للنماء والمتروكة في حالة عاطلة أو بكليهما.

كما أن الطلب على الاستثمار في الاقتصاديات الإسلامية يختلف عن ذلك في الاقتصاديات غير الإسلامية في أربع نقاط أخرى:

(أ) نظرًا لأن المستثمر المسلم يهدف من وراء استخدام الثروات إلى تحقيق النفع له ولكافة المسلمين فإن قراراته الاستثمارية لن تتخذ بدافع تحقيق أقصى ربح ممكن كما هو الحال بالنسبة للمستثمرين في الاقتصاديات الحرة غير الإسلامية.

**شكل رقم (٢)**

**الطلب على الاستثمار في اقتصاد إسلامي**




(ب) نظرًا لأن الكثير من المستثمرين المسلمين يهدفون إلى ابتغاء رضا الله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة فإن جزءًا كبيرًا من الاستثمار في الاقتصاديات الإسلامية يكون مستقلاً عن دافع تحقيق الربح. فالكثير من المدخرين المسلمين يقومون باستثمار مدخراتهم في بناء مساجد أو مستشفيات أو مدارس أو حتى مصانع لإنتاج سلع يحتاجها المسلمون بغض النظر عن العائد المادي لمثل هذه المشروعات.

(حـ) غالبًا ما يقتنع المستثمر المسلم بمعدلات ربح متواضعة للقيام بمستوى استثمار معين وعليه فإن كميات الاستثمار التي تنساب عند كل معدل ربح متوقع تكون أكبر في الاقتصاديات الإسلامية منها في الاقتصاديات غير الإسلامية.

(د) أن المستثمر المسلم عند اختياره للمشروعات الاستثمارية يراعي أحكام الشريعة الإسلامية فيما تحرمه وفيما تحلله. فلا يقبل المستثمر المسلم مثلاً على إنشاء مصنع لإنتاج الخمور حتى ولو كان الربح المتوقع هو أعلى ربح ممكن. ومثل هذه المراعاة لا نظير لها في اقتصاد غير إسلامي.

**٦ - نحو نظرية عامة للعمالة والأسعار والنقود لاقتصاد إسلامي**

والآن نقوم باشتقاق نظرية عامة للعمالة والأسعار والنقود تلائم الاقتصاديات الإسلامية. طبقًا لهذه النظرية يتحدد مستوى التوظف الكلي بنقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي.

أما منحنى الطلب الكلي فهو ذلك المنحنى الذي يوضح العلاقة بين الطلب على الناتج القومي وبين المستوى العام للأسعار.

### ١/٦ - تحديد الدخل وعرض النقود

ويتحدد الدخل القومي (أو الناتج القومي) طبقًا لهذه النظرية بالعلاقة بين الاستثمار والادخار (أو الاستهلاك) وبين معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية كما يتضح من الشكل البياني رقم (٣).

فيوضح الجزء رقم ١/٣ من الشكل البياني رقم (٣) أن هناك مستوى معينًا للاستثمار يحققه معدل معين متوقع للأرباح وذلك بافتراض ثبات معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة. ويمثل هذه العلاقة المنحنى (أ ز). ونلاحظ أن هذا المنحنى يمثل الاستثمار الخاص بالاضافة إلى الإنفاق الحكومي أي أن: أَ = أ + ح. فإذا توقع المستثمرون الحصول على معدل ربح قدره (ر١) تحدد مستوى الاستثمار بمقدار (أَ١).

ولما كان الادخار لابد أن يساوي الاستثمار لتحقيق التوازن فإن الشكل البياني رقم ٢/٣ يوضح أنه إذا تحدد الاستثمار بمقدار (أَ١) فإن مستوى الادخار اللازم لتحقيق التوازن يكون (دَ١) حيث دَ يمثل الادخار الخاص بالإضافة إلى الادخار الحكومي.

ونظرًا لأن أي مستوى ادخار يتطلب لتحقيقه مستوى دخل معين فإن الشكل البياني رقم ٣/٣ يوضح أنه إذا كان مستوى الادخار (دَ١) فإن ذلك يقابله دخل مستواه (ل١).

وبناء على ما تقدم فإنه يقابل كل معدل ربح متوقع مستوى معين للدخل القومي. وتتمثل العلاقة التي تربط بين معدل الربح المتوقع وبين الدخل القومي في المنحنى (أدز) الذي يتحدد بمقومات ثلاثة هي: الاستثمار (أَ) والادخار (دَ) ومعدل ضريبة الأحوال الاقتصادية (ز).

وطبقًا للشكل البياني رقم ٤/٣ إذا كان معدل الربح المتوقع (ر١) فإن ذلك يقابله دخل قدره (ل١).

كما أن أي تغيير في أحد المقومات الثلاثة التي تحدد المنحنى (أدز) سوف ينتج عنه انتقال في هذا المنحنى. ويمكن أن نميز بين نوعين من التغيير:

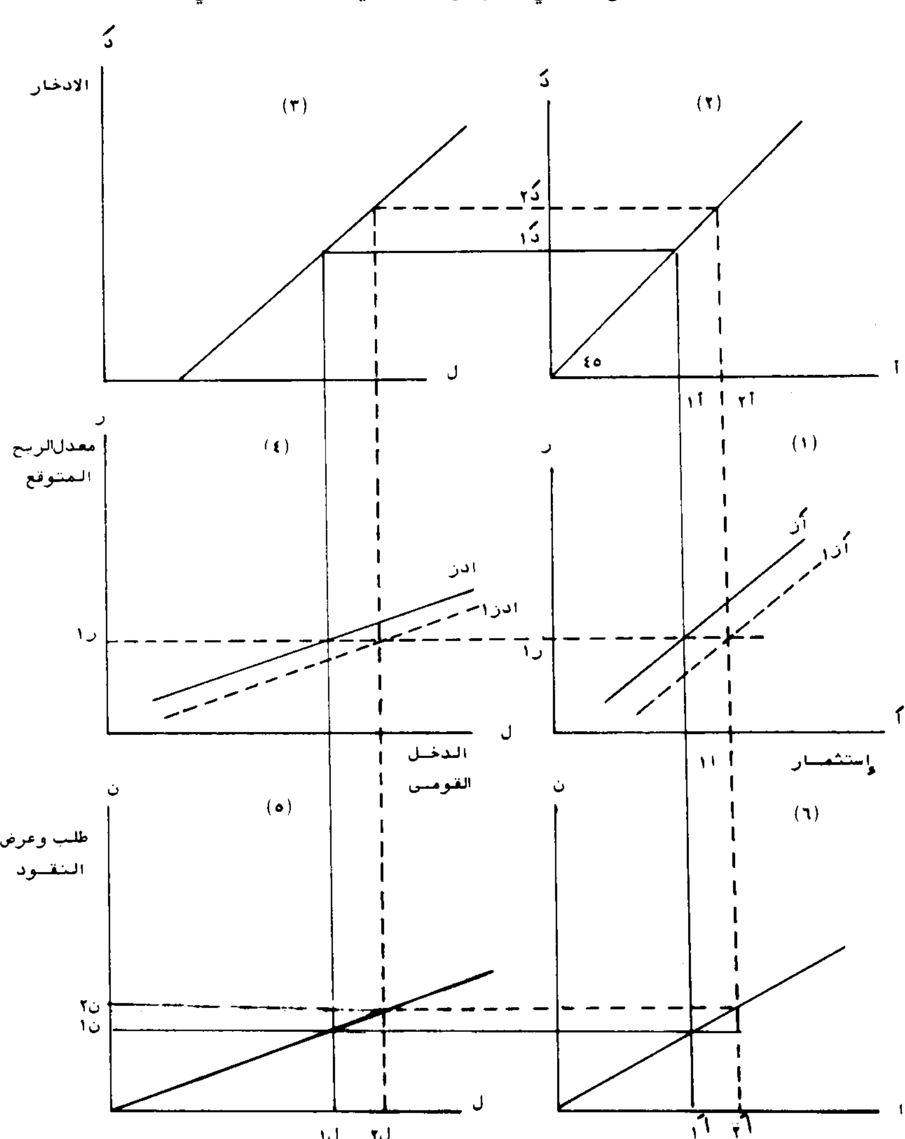
١- تغيير يؤدي إلى انتقال المنحنى (أدز) بسبب تغيير معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية.

٢- تغيير يؤدي إلى انتقال المنحنى (أدز) بسبب تغيير حجم الاستثمار أو الادخار (أو الاستهلاك) أو كليهما مع ثبات معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية.

هذا وقد رمزنا للتغيير في المنحنى (أدز) الناتج عن تغيير معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية بالرموز (أدز١)، (أدز٢)، (أدز٣).. وهكذا.

## شكل رقم (٣)

## تحديد الدخل القومي وعرض النقود في اقتصاد إسلامي



أما التغيير في المنحنى (أدز) الناتج عن تغيير في مستوى الاستثمار أو في مستوى الادخار (أو الاستهلاك) دون أي تغيير في معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية فيرمز له بالرموز (أ١دز)، (أ٢دز)، (أ٣دز).. الخ إما إذا كان التغيير في دالة الادخار فبالرموز (أد١ز)، (أد٢ز)، (أد٣ز).. الخ.

فإذا ارتفع معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة مثلاً، فإن هذا سوف يؤدي إلى انتقال منحنى الاستثمار من (أَز) إلى (أَز١) وهذا يؤدي إلى زيادة مستوى الاستثمار المقابل لنفس معدل الربح المتوقع (ر١) من (أَ١) إلى (أَ٢). وطبقًا لمعادلة التوازن بين الادخار والاستثمار يؤدي هذا التغيير في الاستثمار إلى زيادة الادخار من (دَ١) إلى (دَ٢). فإذا افترضنا ثبات دالة الادخار فإن مستوى الدخل الجديد يتحدد بمقدار (ل٢). أي أن ارتفاع معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة يؤدي إلى زيادة الدخل القومي إذا افترضنا ثبات معدل الربح المتوقع على ما هو عليه.

وإذا ما تحدد مستوى الدخل أمكن تحديد الطلب على النقود وعرض النقود. فيتحدد عرض النقود، طبقًا لهذه النظرية، كنسبة ثابتة من الدخل القومي. وعليه فإنه طبقًا للشكل البياني رقم ٥/٣ إذا تحدد الدخل القومي بالمقدار (ل١) فإن عرض النقود يتحدد بالكمية (ن١). ويتحقق التوازن النقدي إذا طلب الأفراد كمية نقود تعادل (ن١). فإذا زاد طلب الأفراد على النقود عن هذا القدر فلابد من زيادة معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة لامتصاص الزيادة في الطلب على النقود.

ويوضح الشكل البياني رقم ٦/٣ العلاقة بين كمية النقود والاستثمار.

فيتضح أن كل مستوى استثمار يقابله كمية عرض نقود معينة تتساوى في حالة التوازن النقدي مع كمية الطلب على النقود.

## ٢/٦ - تحديد الطلب الكلي ومستوى الأسعار

ويتحدد الطلب الكلي في اقتصاد إسلامي، طبقًا لهذه النظرية، كما هو واضح بالشكل رقم (٤). فالشكل رقم ١/٤ يحدد العلاقة بين الاستهلاك وبين المستوى العام للأسعار.

فتغيرات المستوى العام للأسعار تؤدي، في اقتصاد إسلامي، إلى تغيرات في الاستهلاك لواحد أو أكثر من الأسباب الآتية:

(١) تؤدي التغيرات في المستوى العام للأسعار إلى تغيير في العرض الحقيقي للنقود الذي يتحدد طبقًا للمعادلة:

$$\text{عَ ن} = \frac{\text{ع ن}}{\text{س}} \qquad (٤٢)$$

حيث تمثل ع ن العرض الاسمي للنقود، تمثل عَ ن العرض الحقيقي للنقود بينما تمثل س المستوى العام للأسعار.

فيؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض في القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية بينما يؤدي الانخفاض في المستوى العام للأسعار إلى ارتفاع في القيمة الحقيقية لهذه الأرصدة.

وقد تؤدي زيادة الأرصدة الحقيقية في يد الأفراد والمنشآت (بعد استيفاء طلباتهم العادية) إلى أن يحاول بعض هؤلاء التخلص من الأرصدة الزائدة حتى يتفادى عليها دفع الضرائب المختلفة فيزيد من إنفاقه الاستهلاكي. أي أن الانخفاض في المستوى العام للأسعار يؤدي، في اقتصاد إسلامي، إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي. بينما يحاول البعض الآخر تشغيل الأرصدة الزائدة في عمليات استثمار مما يؤدي، عن طريق المضاعف، إلى زيادة الدخل.

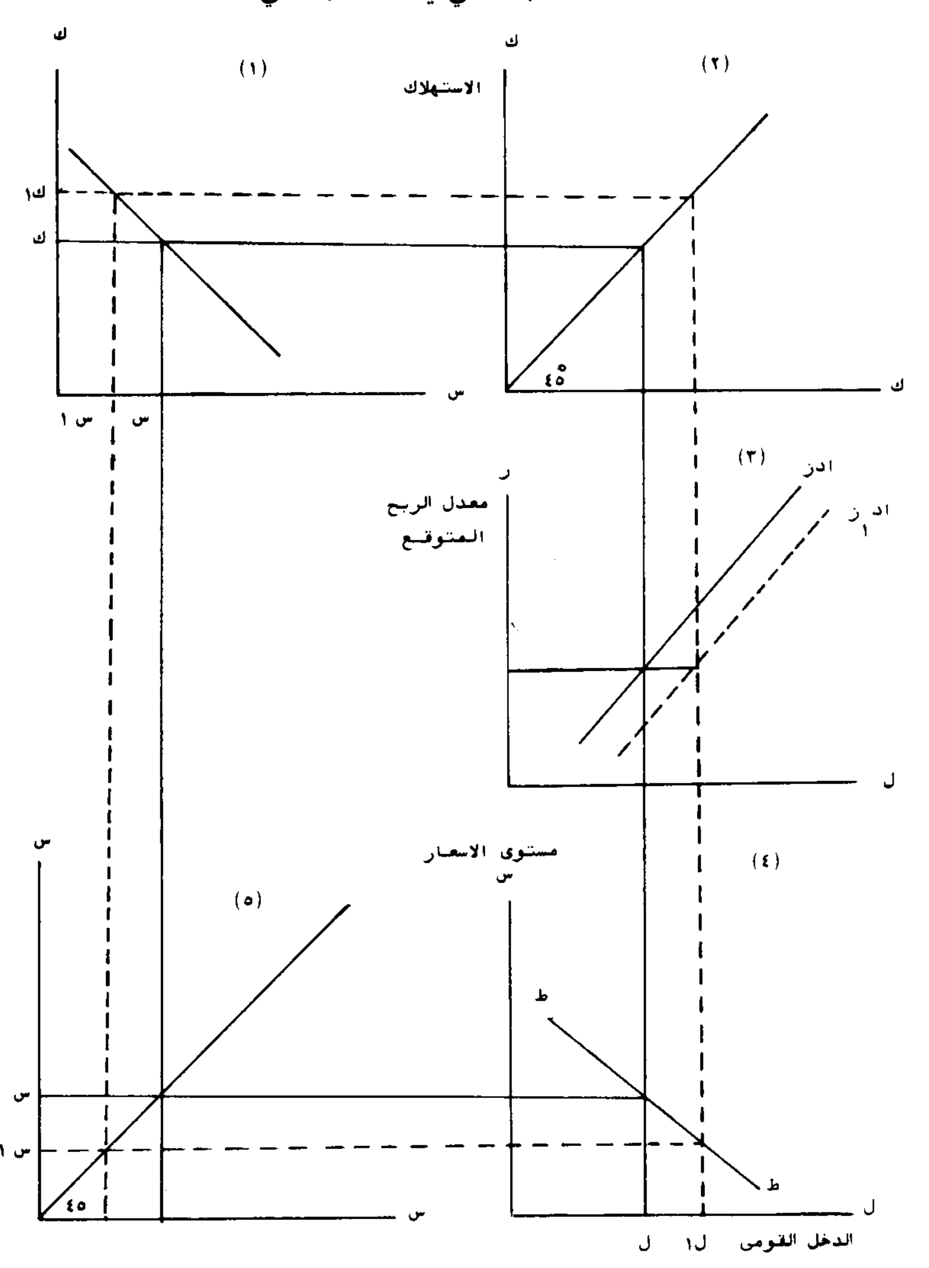
(٢) يؤدي انخفاض المستوى العام للأسعار إلى زيادة القيمة الحقيقية للثروات. ولما كانت هذه محددًا هامًا للإنفاق الاستهلاكي فإن انخفاض المستوى العام للأسعار يؤدي إلى زيادة الاستهلاك. وتعرف هذه الظاهرة باسم تأثير "بيجو".

(٣) يؤدي الانخفاض في المستوى العام للأسعار (نتيجة زيادة الإنتاجية مثلاً) إلى ارتفاع في القيمة الحقيقية للدخول، وهذا يساعد على زيادة الاستهلاك.

ويوضح الشكل البياني رقم ٤/١ أن انخفاض المستوى العام للأسعار من "س" إلى "س١" يؤدي للأسباب السابقة، إلى زيادة في الاستهلاك من "ك" إلى "ك١". وكما سبق أن أوضحنا يؤدي التغيير في الاستهلاك الكلي (أو الاستثمار الكلي) إلى انتقال المنحنى (أدز). وطبقًا للشكل البياني رقم ٤/٣ فإن زيادة الاستهلاك الكلي من (ك) إلى (ك١) تؤدي إلى انتقال المنحنى (أدز) من (أدز) إلى (أد١ز). وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع الدخل من (ل) إلى (ل١) رغم ثبات المعدل المتوقع للأرباح. وعليه فإن انخفاض المستوى العام للأسعار يصحبه ارتفاع في مستوى الدخل القومي والعكس صحيح. وهذه العلاقة تعرف بعلاقة الطلب الكلي الذي يمثله المنحنى (ط ط) في الشكل البياني رقم ٤/٤.

## شكل رقم (٤)

## تحديد الطلب الكلي في اقتصاد إسلامي



### ٦/٣ - العرض الكلي والتوازن العام

ويتحدد العرض الكلي بالعلاقة بين الطلب على العمل وعرض العمل من ناحية وبين معدل الأجور والأسعار والدخل من ناحية أخرى. فيوضح الشكل البياني رقم ١/٥ أن الطلب على العمل يعادل عرض العمل عند مستوى أجر حقيقي قدره (جَ م) وبافتراض أن هذا المستوى من الأجور يحقق العمالة الكاملة.

ويوضح الشكل رقم ٢/٥ أن الدخل القومي الناتج عن مستوى العمالة الكاملة المحدد في ١/٥ هو (لم). ولما كانت المتغيرات في الأشكال البيانية ١/٥ و٢/٥ معطاة بالقيم الحقيقية فإن منحنى العرض الكلي المقابل للعمالة الكاملة والمعطى في الشكل البياني رقم ٣/٥، أي المنحنى (ع لم) تكون مرونته معدومة بالنسبة لمستوى الأسعار أي يكون خطًا موازيًا للمحور الرأسي الذي يقاس عليه المستوى العام للأسعار.

ويوضح الشكل البياني رقم ٤/٥ العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والأجر الحقيقي بالنسبة لأي أجر نقدي ثابت. فينخفض الأجر الحقيقي المقابل لأي أجر نقدي إذا ارتفع مستوى الأسعار والعكس صحيح.

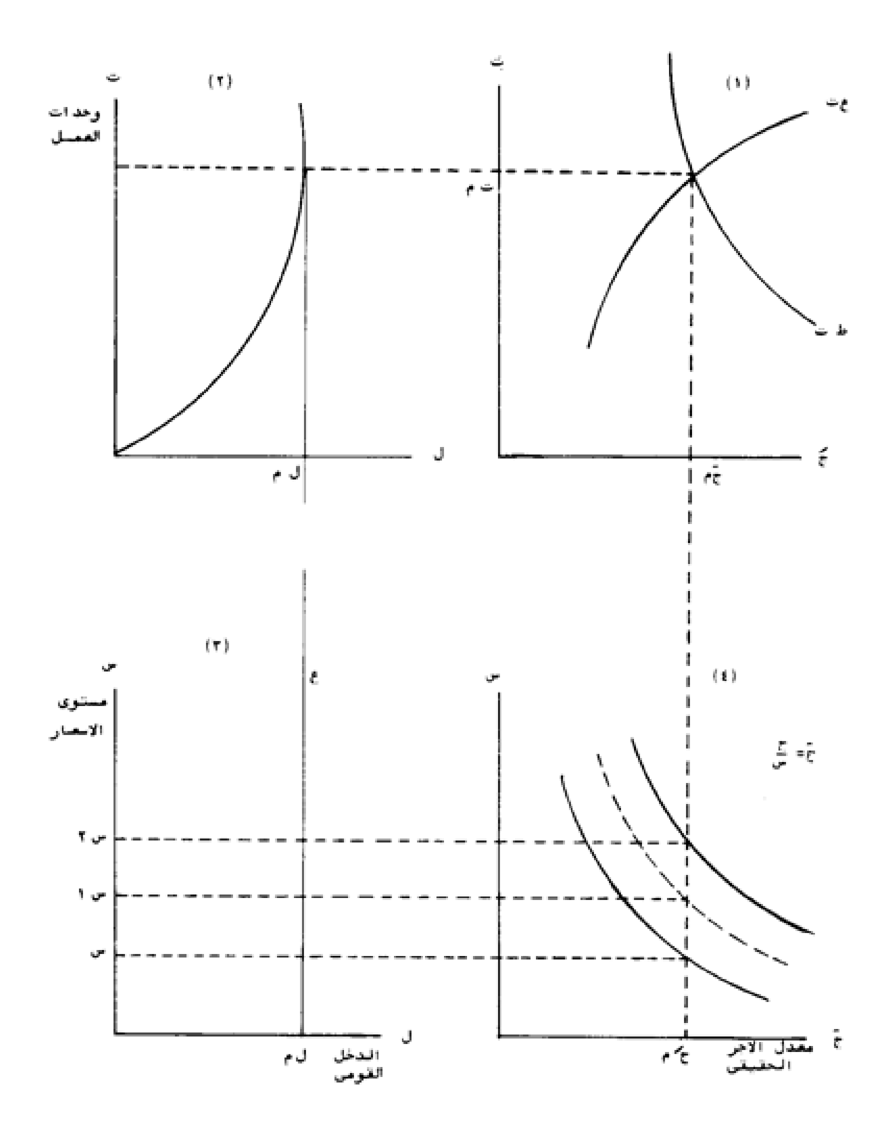
وطبقًا لهذه النظرية يتساوى معدل الأجر الحقيقي مع أجر التوازن المقابل للعمالة الكاملة. وهذا معناه أن الأجر الحقيقي لا يتغير وإنما الذي يتغير هو الأجر الاسمي (أو النقدي). فهذا الأخير يرتفع وينخفض بارتفاع وانخفاض مستوى الأسعار.

ويتحدد التوازن الكلي طبقًا لهذه النظرية بتقاطع منحنى الطلب الكلي (ط ط) ومنحنى العرض الكلي (ع ع) كما يتضح من الشكل البياني رقم (٦). ففي هذا الشكل تتحدد العمالة الكاملة عند دخل مستواه (لم) ومستوى عام للأسعار قدره (سم).

إلا أن من الممكن أن يتقاطع الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي عند مستوى عمالة أقل من العمالة الكاملة. ويحدث هذا إذا قل الاستثمار الخاص عن المستوى اللازم لسد الفجوة بين الدخل القومي والإنفاق الاستهلاكي. وبمعنى آخر فإن أعلى معدل ربح متوقع قد لا يكون كافيًا لحث المستثمرين على استثمار قدر كاف لسد الفجوة الإنفاقية.

## شكل رقم (٥)

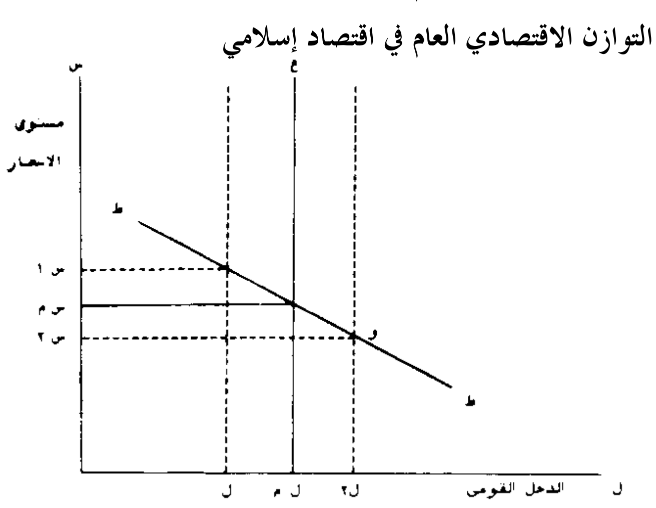
### تحديد العرض الكلي في اقتصاد إسلامي





## شكل رقم (٦)

### التوازن الاقتصادي العام في اقتصاد إسلامي




### ٤/٦ - استخدام ضريبة الأحوال الاقتصادية لتحقيق العمالة الكاملة

ولما كان البديل للاستثمار في الاقتصاديات الإسلامية هو الاحتفاظ بالمدخرات في شكل عاطل فإن رفع معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي لسببين:

(أ) تشجيع الإنفاق الاستثماري حيث تزداد تكاليف البدائل للاستثمار (أي الاحتفاظ بالأموال في شكل عاطل).

(ب) تشجيع الإنفاق الاستهلاكي حيث أن الجزء الأكبر من حصيلة ضريبة الأحوال الاقتصادية سوف ينفق كمساعدات مالية لأصحاب الدخول المحدودة ذوي الميول الاستهلاكية المرتفعة.

وطبقًا لما تقدم فإن ارتفاع معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة يؤدي إلى انتقال المنحنى (ا د ز) إلى اليمين وهذا يؤدي بدوره إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين ليقطع منحنى العرض الكلي (الثابت) في نقطة جديدة تقابل مستوى العمالة الكاملة. ويتضح هذا من الشكل البياني رقم (٧).

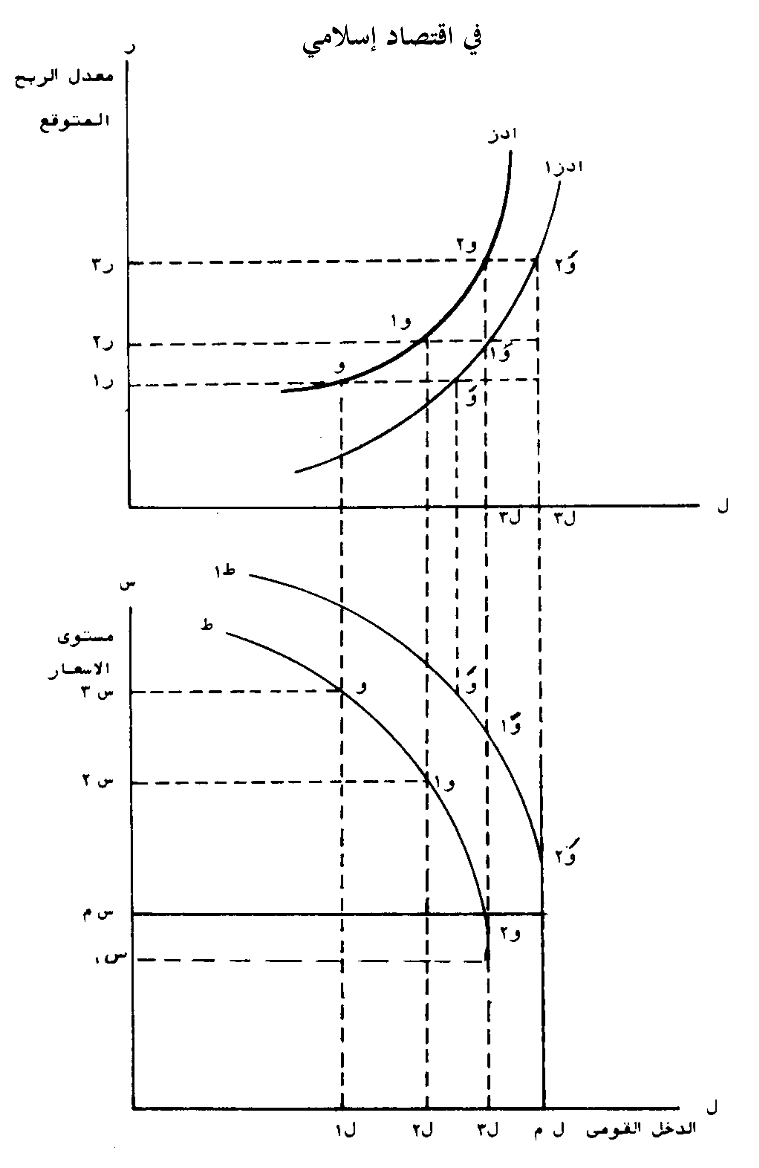
وتتميز النظرية الحالية للعمالة والأسعار والنقود على نظرية كينز للتوظف والفائدة والنقود في النقاط الآتية:

(أ) لا تتأثر سياسة تحقيق العمالة الكاملة في اقتصاد إسلامي بما يسمى "فخ السيولة" حيث أن سعر الفائدة لا يلعب أي دور طبقًا للنظرية الحالية.

(ب) لا تتأثر سياسة تحقيق العمالة الكاملة في اقتصاد إسلامي باحتمال أن يصبح منحنى الطلب على الاستثمارات عديم الاستجابة للسياسات النقدية حيث أن هذه السياسات تختلف تمامًا في اقتصاد إسلامي عن نظيرتها في الاقتصاديات غير الإسلامية نظرًا لعدم وجود سعر فائدة لإمكانية استخدام معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة كأداة لتحقيق العمالة الكاملة.

## شكل رقم (٧)

### استخدام ضريبة الأحوال الاقتصادية في تحقيق العمالة الكاملة في اقتصاد إسلامي



(حـ) بينما قد تؤدي السياسات المالية في اقتصاديات كينز إلى الإضرار بالاستثمار الخاص فإن هذا لا يحدث طبقًا للنظرية الحالية. ففي اقتصاديات كينز قد تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى ارتفاع سعر الفائدة مما ينتج عنه التقليل من الاستثمار. وعليه فإن الأثر الصافي لزيادة الإنفاق الحكومي قد يكون انخفاضًا في الطلب الكلي. ومن الواضح أن هذا لا يحدث إذا استخدمت معدلات ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة في تحقيق العمالة الكاملة في اقتصاد إسلامي.

(د) غالبًا ما تؤدي السياسات المالية التوسعية في فترات الكساد غير الحادة في الاقتصاديات غير الإسلامية إلى ارتفاع سعر الفائدة مما يؤدي إلى التقليل من الزيادة في الطلب الكلي لما في ذلك من تأثير سيء على الاستثمارات. ففي تلك الفترات غالبًا ما تكون منحنيات الطلب على النقود عديمة المرونة بالنسبة لأسعار الفائدة السائدة. وبالإضافة إلى ذلك فإنه غالبًا ما تمر فترة غير قصيرة بين وقت اتخاذ الإجراء الاقتصادي لتصحيح الموقف وبين الوقت الذي يبدأ فيه هذا الإجراء بإحداث مفعوله. وهذا معناه أن الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن تنفيذ السياسة المالية التوسعية قد يبدأ مفعولها بعد أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة من التوسع لا حاجة فيها لمثل هذه الإجراءات التوسعية. فيؤدي الإجراء الاقتصادي المتخذ لتحقيق انتعاش اقتصادي إلى تضخم اقتصادي. وعليه فإنه بدلاً من أن تؤدي السياسات المالية في فترات الكساد غير الحادة في الاقتصاديات الحرة غير الإسلامية إلى استقرار اقتصادي قد تؤدي إلى درجة أكبر من عدم الاستقرار الاقتصادي. وهذا لا يحدث في اقتصاد إسلامي لأن الزكاة وضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة يظهر مفعولهما فورًا، وذلك لأن المكتنزين يشعرون بالعبء بمجرد زيادة معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة كما أنهم يخشون تآكل هذه الأموال لو استمروا في دفع الزكاة من الأصل بدلاً من ناتج هذا الأصل، ولأن المستهلكين من ذوي الدخول المحدودة الذين يستلمون حصيلة الضريبة يقومون بزيادة إنفاقهم الاستهلاكي على الفور. ومن ثم فإن استخدام ضريبة الأحوال الاقتصادية يؤدي إلى زيادة سريعة في الطلب الكلي في الوقت المطلوب.

(هـ) وينطبق نفس التحليل الوارد بشأن السياسات المالية التوسعية على السياسات النقدية التوسعية في فترات الكساد في الدول الحرة غير الإسلامية. فالإجراءات النقدية التوسعية تأخذ وقتًا حتى يبدأ تأثير مفعولها. فتأثير زيادة عرض النقود مثلاً قد يحدث في الوقت الذي يصل فيه الاقتصاد إلى مرحلة الانتعاش، وهذا يؤدي إلى حدوث التضخم الاقتصادي. فإذا قررت السلطات النقدية حينئذ محاربة التضخم بالتقليل من عرض النقود فإن هذا قد يؤدي إلى عدم كفاية عرض النقود بعد فترة ٦ شهور أو سنة، مما يؤدي إلى الانكماش الاقتصادي، وهكذا تتكرر الدورة.

وهنا أيضًا تتضح ميزة النظرية الحالية. فطبقًا لهذه النظرية يتحدد عرض النقود كنسبة ثابتة من الدخل القومي. فإذا كان الدخل يزداد بمعدل نمو ثابت فإن عرض النقود سوف يزداد بنفس المعدل وهذا يضمن عدم حدوث أي فترات كساد حادة كما يضمن التقليل من تأثير فترات الكساد غير الحادة، حيث أن السياسات النقدية التي تنتج عنها مثل هذه الفترات لا مكان لها في النظرية الحالية نظرًا لأن التغيير في عرض النقود يتبع التغيير في الدخل تلقائيًا.

**٥/٦ - التضخم في اقتصاد إسلامي**

ونأتي الآن إلى مناقشة التضخم الاقتصادي في اقتصاد إسلامي. يتضح من الشكل البياني رقم (٦) أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يحدث إما نتيجة، انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين (مع ثبات منحنى العرض الكلي) وإما نتيجة انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار (مع ثبات منحنى الطلب الكلي). ويسمى التضخم الاقتصادي الذي ينتج عن انتقال منحنى الطلب الكلي التضخم بجذب الطلب أما التضخم الاقتصادي الناتج عن انتقال منحنى العرض الكلي فيسمى التضخم بدفع الكلفة[٨] والفارق الجوهري بين النوعين هو أن تضخم الجذب الطلبي لا يؤدي إلى انخفاض مستوى العمالة لأقل من العمالة الكاملة بينما قد يؤدي التضخم (بدفع الكلفة) إلى ذلك.

وطبقًا للنظرية الحالية فإنه يصعب حدوث تضخم (بدفع الكلفة) في اقتصاد إسلامي لأن هذا التضخم ينتج عن وجود قوى احتكارية في أسواق العمل أو أسواق السلع[٩]. مثل هذه الاحتكارات لا تجيزها أحكام الشريعة الإسلامية. وعليه فمن النادر أن يحدث في وقت واحد في اقتصاد إسلامي تضخم اقتصادي وبطالة. لأن منحنى العرض الكلي في مثل هذه الاقتصاديات لا ينتقل إلى اليسار بفعل القوى الاحتكارية.

أما تضخم جذب الطلب فينبع إما من القطاع الحقيقي (أي قطاع السلع والخدمات) وإما من القطاع النقدي. ونظرًا لأن عرض النقود طبقًا للنظرية الحالية يزداد بمعدل نسبي ثابت يعادل معدل الزيادة في الدخل القومي فإنه لا يمكن أن يحدث تضخم اقتصادي نتيجة الإفراط في عرض النقود من جانب السلطات النقدية. وعليه فإن نوع التضخم الاقتصادي الذي يحتمل حدوثه في اقتصاد إسلامي هو تضخم جذب طلبي ينتج من القطاع الحقيقي.

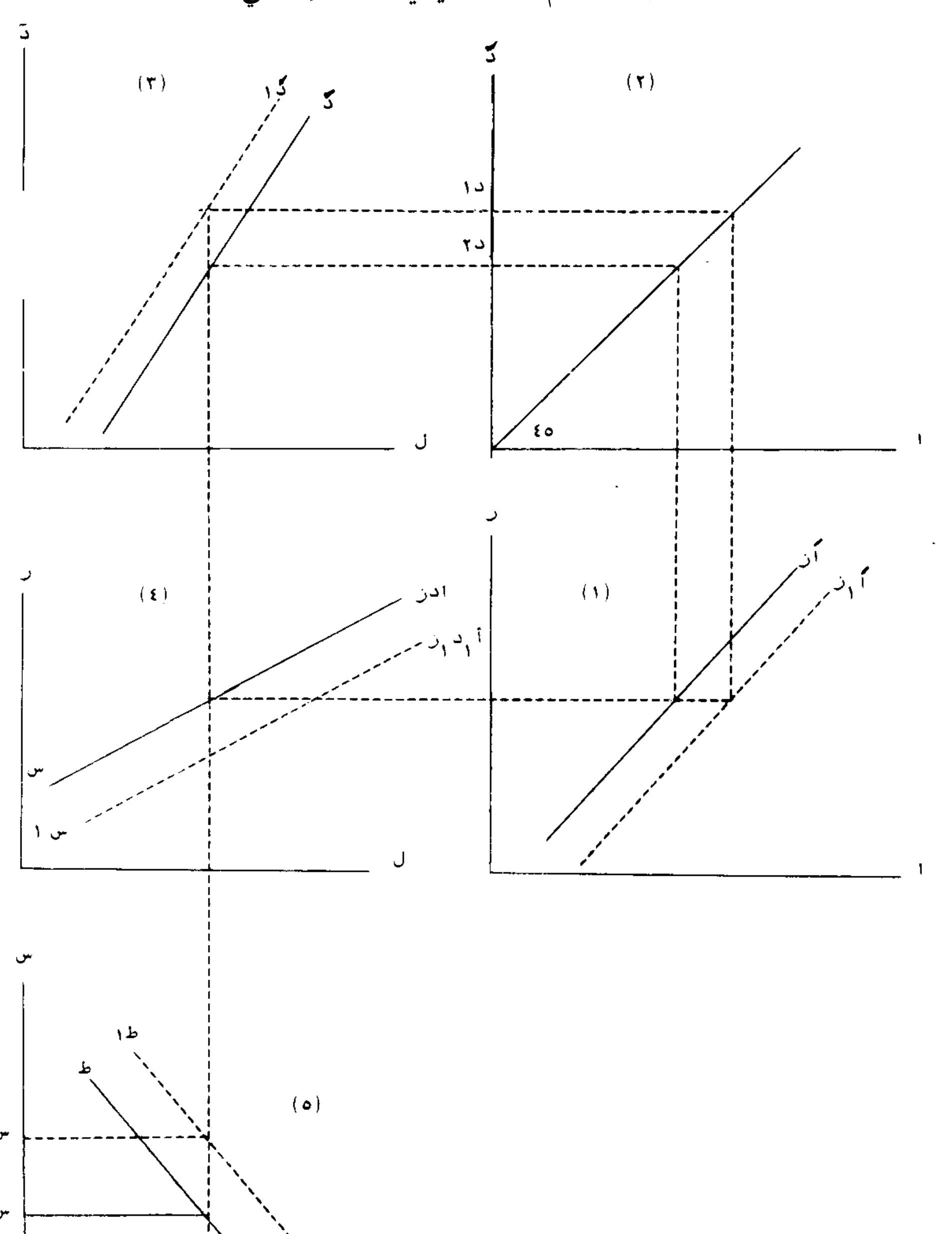
---

(٨) "Cost-push" and "Demand-pull inflation"

(٩) يلاحظ أن من الممكن حصول تضخم بسبب زيادة التكاليف في اقتصاد إسلامي إذا وجدت نقاط اختناق أو أوضاع غير تنافسية لم تصل إلى درجة الاحتكار المحرم شرعيًا.

## شكل رقم (٨)

### أسباب التضخم الاقتصادي في اقتصاد إسلامي



ولتوضيح ذلك لنفترض اقتصادًا إسلاميًا في حالة عمالة كاملة وإن الحكومة، لسبب ما، قررت زيادة نفقاتها وتمويل تلك الزيادة برفع معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الدخول سوف يؤدي ذلك إلى انتقال كل من دالة الادخار ودالة الاستثمار. ويؤدي هذا بدوره إلى انتقال المنحنى (ا د ز) كما بالشكل البياني رقم (٨).

ولما كان الاقتصاد في مرحلة العمالة الكاملة فإن هذا ينتج عنه فقط زيادة في الدخول النقدية دون أي زيادة في الدخول الحقيقية –وبمعنى آخر فإن نفس كمية الإنتاج القومي تطلب بمستوى سعر أعلى، وهذا هو التضخم الاقتصادي.

وهناك علاجان للتضخم في اقتصاد إسلامي طبقًا لهذه النظرية:

الأول يتلخص في رفع معدلات ضريبة الأحوال الاقتصادية على دخول الإفراد مما يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى أسفل ويسبب هذا انتقال منحنى الطلب الكلي إلى وضع جديد يتحقق فيه التوازن عند مستوى أقل من الأسعار.

والثاني يتلخص في أن يستخدم بيت المال الفائض المتراكم من حصيلة الضرائب المختلفة بعد دفع الأنصبة المشروعة كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ففي فترات التضخم الاقتصادي تنفق السلطات الإسلامية كمية أقل من ذلك الفائض المتراكم في فترات العمالة الكاملة. وفي فترات الكساد الاقتصادي تنفق السلطات الإسلامية كمية أكبر من ذلك الفائض المتراكم في فترات العمالة الكاملة. وهذا يؤدي إلى تحقيق درجة أكبر من الاستقرار الاقتصادي.

## المراجع العربية

**القرآن الكريم**

**ابن تيمية**: *الحسبة ومسئولية الحكومة الإسلامية*: مكتبة الاعتصام.

**أبو الأعلى المودودي**: *الإسلام ومعضلات الاقتصاد*: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٧٧م.

**أحمد حسين**: *العلم والمال في الإسلام*: مكتبة الاعتصام.

**عبد القادر عودة**: *المال والحكم في الإسلام*: المختار الإسلامي، الطبعة الخامسة، بيروت ١٩٧٧م.

**سيد قطب**: *تفسير آيات الربا*: دار الشروق، بيروت، ١٩٧٣م.

**عيسى عبده**: *بنوك بلا فوائد*: دار الاعتصام، القاهرة ١٩٧٦م.

*الربا ودوره في استغلال موارد الشعوب*: دار الاعتصام، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

*وضع الربا في البناء الاقتصادي*: دار الاعتصام، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

*العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة*: دار الاعتصام، نوفمبر ١٩٧٦م.

**محمد البهي**: *الإسلام.. والاقتصاد*: مكتبة وهبة، القاهرة، فبراير ١٩٧٦م.

**محمد الغزالي**: *الإسلام والأوضاع الاقتصادية*: دار الكتب الحديثة القاهرة الطبعة السادسة ١٩٦٣م

**محمد شوقي الفنجري**: *الإسلام والمشكلة الاقتصادية*: مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة نوفمبر ١٩٧٨م

**محمد شوقي الفنجري**: *ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي*: مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٨م.

**نور الدين عنتر**: *المعاملات المصرفية والربوية وعلاجها في الإسلام*: مؤسسة الرسالة ١٩٧٧م.

**يوسف القرضاوي**: *فقه الزكاة*: مجلدان، مؤسسة الرسالة ١٩٧٧م.

## Bibliography

**Ackley, G**., *Macroeconomic Theory*, Macmillan: London (1961).

**Ahmed, S. M**., *Economics of Islam*, Sh. Muhammad Ashraf: Lahore (1964).

**Ali A.Y.**, *The Meaning of the Illustrious Qurzan*, Sh. Muhammad Ashraf: Lahore (1957).

**Ansari, M. F**., *The Qur'anic Foundations and Structure of Muslim Society*, Vols. **1** and **2**, Sh. Muhammad Ashraf: Lahore (1965).

**Aristotle**, *Politics*, translated by Benjamin Jowett, Oxford Clarendon Press: London (1905).

**Bailey, M.J.**, *National Income and The Price Level*, McGraw Hill: New York (1962).

**Bohm-Bawerk**, *The Positive Theory of Capital*, translated by W. Smart, Kelley & **Millman**: New York (1957).

**Boulakia, J.D.**, "Ibn Khaldun: A Fourteenth-Century Economis't", *Journal of Political Economy*, Vol.**79,** (1971), pp.105-18.

**Bronfenbrenner, M.** and **Holzman, F.D.**, "Survey of Inflation Theory", *American Economic Review*, (September 1963).

**Brunner, K.** and **Meitzer, A.H.**, "An Aggregate Theory of a Closed Economy" in Jerome L. Stein ed., *Monetarism*, Amsterdam, (1976), pp. 69-103.

**Buiter, W.H.**, "Capacity Constraints, Government Financing and the Short Run and Long Run Effects of Fiscal Policy", mimeo, Princeton University (1976).

**Bunder, A.S.** and **Solow, R.M.**, "Does Fiscal Policy Matter?", *Journal of Public Economics*, Vol. **2**, 319-37 (November 1973) and Vol. **5**, 183-84 (February 1976).

**Cassel, G.**, *The Nature and Necessity' of Interest*, Kelley & Miliman: New York (1957).

**Christ, C. F.**, "Some Dynamic Theory of Macroeconomic Policy Effects on Income and Prices Under the Government Budget Restraint", *Journal of Monetary' Economics*, (January 1978), pp. 45-70.

**Currie, D. A.**, "Macroeconomic Policy and Government Financing", *Association of University Teachers of Economics*, Proceedings (1977).

**Dillard, D.**, The Economics of John Maynard Keynes, *The Theory of a Monetary Economy*, Crosby Lockwood and Son Ltd.: London (1958).

**Friedman, M.**, "The Role of Monetary Policy", *American Economic Review*, March (1968).

____________, *Studies in the Quantity Theory of Money*, University of Chicago Press: Chicago (1956).

**Glahe, F. R.**, *Macroeconomics: Theory and Policy'*, Harcourt Brace Jovanovich, Inc: New York (1973).

**Grouch, R.L.**, *Macroeconomics*, Harcourt Brace Jovanovich: New York (1972).

**Haberler, G.**, "The Place of the General Theory of Employment, Interest and Money in the History of Economic Thought", *The Review of Economic Statistics*, Vol. **28** (November 1946), pp. 187-194.

**Haney, L.**, *History of Economic Thought*, Macmillan: New York (1920).

**Hicks, J. R.,** "Mr. Keynes and the Classics; A Suggested Interpretation", *Econometrica* (April, 1937).

**Infante, E.F.** and **Stein, J.L.**, "Does Fiscal Policy Matter?", *Journal of Monetary Economics*, (November 1976), pp. 473-500.

**Johnson, H.G.**, "Monetary Theory and Policy", *American Economic Review*, (June 1962).

**Karim, A. M. F.**, *Al-Hadith: Mishkat-ul-Masabih*, Calcutta (1939).

**Keynes, J. M.**, *The General Theory of Employment, Interest and Money*, Harcourt, Brace and Company: New York (1936).

**Khaldun, Ibn**, *The Muquaddimah: An Introduction to History*, translated by Franz Rosenthal, **3** vols., Random House: New York (1967).

**Lerner, A.P.**, "Alternative Formulations of Theories of Interest", *The Economic Journal* (June, 1938), pp. 211-230.

**Marshall, A.**, *Principles of Economics*, 8th Edition, Macmillan: London (1961).

**Maududi, A. A.**, *The Islamic Law and Constitution*, Islamic Publications Ltd.: Lahore (1969).

**Niehans, J.**, "*A Comment on Stabilization Paradoxes" in Horst Albach, Ernst Helmstadter and Rudolf Henn, eds., Quantitative Wirtschaftsforschung Wilhelm Krelle Zum 60.* Geburtstag, Tubingen (1977), pp. 513-21.

**Ohiln, B.**, "Some Notes on the Stockholm Theory of Savings and Investment", *Economic Journal* (1937).

**Patinkin, D.**, *Money, Interest and Prices*, 2nd ed., Harper and Ross: New York (1965).

**Phillips, A.W.**, "The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1862-1957", *Economic* (November 1958).

**Pickthall, M.**, *The Meaning of the Glorious Qur'an Text and Explanatory Translation*, Taj Company Ltd.: Lahore (1957).

**Pigou, A.C.**, *Lapses from Full Employment*, Macmillan & Co. Ltd.: London (1945).

__________, *The Theory of Unemployment*, A.M. Kelley: London (1968).

**Plato**, *The Laws*, Manchester University Press: Manchester (1921).

**Pyle, D.H.** and **Turnovsky, S.J.**, "The Dynamics of Government Policy in an Inflationary Economy", *Journal of Money, Credit, Banking*, (November 1976), pp. 411-37.

**Qureshi, A.I.**, *Islam and the Theory of Interest*, Sh. Muhammad Ashraf: Lahore (1967).

**Ricardo, D.**, *Principles of Political Economy and Taxation*, Dent: London (1911).

**Rodinson, M.**, *Islam and Capitalism*, translated by Brian Pearce, Richard Clay (The Chancer Press) Ltd.: Bungoy, Suffolk (1974).

**Say, J.B.**, *Traite D'Economic Politique*, A Reprint translated by C.R. Prinsep from the 4th Frech ed., A.M. Kelley Bookseller: New York (1964).

**Senior, N.W.**, *An Outline of the Sciences of Political Economy*, Augustus M. Kelley: New York (1938).

**Shackle, G.L.S.**, "Recent Theories Concerning the Nature and Rate of Interest", *Economic Journal*, (June, 1961).

**Sharif, M. R.**, *Islamic Social Framework*, Sh. Muhammad Ashraf: Lahore (1963).

**Sherwani, H. K.**, *Studies in Muslim Political Thought and Administration*, Sh. Muhammad Ashraf: Lahore (1968).

**Siddiqi, S.A.**, *Public Finance in Islam*, Sh. Muhammad Ashraf: Lahore (1962).

**Spengler, J.J.**, *Essays in Economic Thought: Aristotle to Marshall*, ed., Rand McNally: Chicago (1960).

**Tobin, J.,** "Money Wage Rates and Employment" in S.E. Harris (ed.), *The New Economics*, Knopf (1947).

**Tobin, J.** and **Buiter, W.H.**, "Long-Run Effects of Fiscal and Monetary Policy on Aggregate Demand" in Jerome L. Stein, ed., *Monetarism*, Amsterdam (1976), pp. 273-309.

**Turnovsky, S. J.**, *Macroeconomic Analysis and Stabilization Policy*, Cambridge, (1977).

_________, "Macroeconomic Dynamics and Growth in a Monetary Economy", *Journal of Money, Credit, Banking*, (February 1978), pp. 1-26.

**Walras, L.**, *Elements of Pure Economics*, translated by W. Jaffe, Irwin: London (1954).

**Wicksell, K.**, *Lectures on Political Economy*, translated by E. Classan, Routledge and Kegan Paul: London (1934).